الأنباء
الاربعاء 6 يونيو 2012

خلال ندوة «عفواً.. الحقوق للحقوقيين» بمشاركة عدد من أساتذة القانون والحقوقيين

الوسمي: سأطعن في قرار مساواة خريجي الشريعة بالحقوق في أول تطبيق له

المحاضرون خلال الندوة (سعود سالم)

جانب من الحضور

اعتبر النائب د.عبيد الوسمي ان القرار الصادر عام 1959 والذي يجيز شغل الوظيفة القانونية من خريجي القانون والشريعة وضع لأن الشريعة كانت قسما من أقسام القانون، وللتأكيد عليها أجازوا التعيين للوظيفة القضائية لحملة مؤهل قانون الشريعة، موضحا أن اليوم هناك مسألتين يجب أخذهما في الاعتبار، فمن الناحية العملية يعتبر القرار الصادر من مجلس الوزراء قرارا تنظيميا وهو لائحة تستند الى قانون الخدمة المدنية، وبالتالي يمكن الطعن على هذه اللائحة عند الاعتراض على القرارات الفردية أما من الناحية السياسية فتبنى أي تصور، فهناك تصور بأننا ليس لدينا أي مانع بالمساواة لخريجي الحقوق والشريعة بشرط أن تكون الشريعة قسما من أقسام كلية الحقوق، كما جرت العادة ولذلك طالب الشريعة يدرس نفس المواد التي يدرسها طالب الحقوق ويتخرج الجميع بكالوريوس القانون والشريعة.

كلام الوسمي جاء خلال ندوة نظمتها جمعية الحقوقيين على مسرح عثمان عبد الملك في كلية الحقوق مساء أمس الأول بعنوان «عفوا.. الحقوق للحقوقيين» بمشاركة عدد من أساتذة القانون وحضور عدد من الحقوقيين حيث بين الوسمي استعداده لتبني قضية مساواة الشريعة بالحقوق، وأن يطعن بهذا القرار في أول تطبيق له، وعلى أثره تكتب مذكرة بها تقدم لرئيس مجلس الوزراء مباشرة، مشيرا إلى أن مسألة المساواة موجودة في أكثر من جانب، فالمساواة المالية والأجور المالية مسألة لا يمكن الاعتراض عليها لأنها إحدى أدوات الدولة لرسم السياسات العامة، مشيرا إلى أنه لا يمكن مساواة خريجي الشريعة بالقانون في المسألة الفنية نظرا لاختلاف النظامين.

وأضاف الوسمي أنه وجه سؤالا لوزير العدل في مسألة تعيينات القضاء والنيابة، لأنه اكتشف أن احد أعضاء السلطة القضائية لا يحمل شهادة قانون ولا مؤهل شريعة بل يحمل مؤهل لغة عربية.

من جانبه أكد عضو هيئة التدريس في جامعة الكويت د.إبراهيم الحمود ان مسألة مساواة خريجي الشريعة بالحقوق تتم مقارنتها من ناحيتين، من ناحية إدارية بأن قانون مجلس الخدمة المدنية ينص على مساواة خريجي كلية الشريعة بخريجي كلية الحقوق في شأن الوظائف بالكويت، وأما من الناحية الدستورية فلاشك أن هذا القرار مخالف لأحكام الدستور ومخالف لمبادئه، فالدستور حث على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، فمبدأ المساواة كما هو معلوم في علم القانون، عندما يتعين الخريج فهناك مراكز قانونية، فالمركز القانوني لخريج الحقوق يختلف عن المركز القانوني لخريج الشريعة، بينما تكافؤ الفرص يعني عدم وجوب تدخل الدولة في فئة على فئة أو فرد على فرد، فمساواتهم تداخل في تكافؤ الفرص ومخالفة صريحة كما نص عليه الدستور.

بدوره قال أستاذ القانون في جامعة الكويت د.سامي الدريعي انهم يقولون للطلبة أن الحقوق تنتزع، فإذا تراخوا في حقوقهم فلن ينالوا شيئا، فالحكومة ممثلة برئيس مجلس الوزراء ورئيس الخدمة المدنية يريدون منكم اليوم أن يروا وقفة قوية وجادة من الطلبة، فالحكومة تستمع لمن صوته عالي، مستغربا من مساواة طلبة درسوا كتبا للقانون بطلبة لم يقرأوا صفحة واحدة من هذه الكتب.

ومن ناحيته أشار أستاذ القانون في جامعة الكويت د.مرضي العياش إلى أن قصة المساواة بين الحقوق والشريعة تدور حول كادر مالي، قائلا انه من المفترض أن تعقد كلية الشريعة ندوة لتبين أنهم يتشابهون فالدور ليس على كلية الحقوق بل عليهم، مشيرا إلى أنه يعلم أن الحكومة لا تستمع لطرح علمي أو نقاش علمي وتعلم أن القانون قانون والشريعة شريعة، فالإرهاب النيابي لا يمكن الرد عليه إلا بإرهاب نيابي، على الرغم من أن لدينا تسعة قانونيين في مجلس الأمة كنت أتمنى أحدهم يناقش موضوع المساواة.

وأوضح أنه لا يجوز ربط السياسة بمسألة المساواة، وعلى سبيل المثال مقرر القضاء في الإسلام يختلف تماما عن مقرر المرافعات التي تدرس بكلية الحقوق، فالمعادلة بهذه المقررات غير صحيحة، موجها حديثه للطلبة بعد الانتهاء من الندوة بالذهاب للنائب د.عبيد الوسمي بالتنسيق معه لتنفيذ كل الوعود التي طرحها الآن.

من جهته، أعرب أستاذ القانون في جامعة الكويت د.عبدالكريم الكندري عن غضبه من هذا القرار الجائر، فشعار الندوة واضح عفوا الحقوق للحقوقيين، فمسألة التنازل عن حقوقنا هذا أمر مرفوض، فاليوم تمت مساواتنا مع خريجين آخرين، فغدا من الممكن تؤخذ وظائفنا، ومن الواضح هناك زحف على هذه الكلية ولكن نقولها بصوت واحد الحقوق للحقوقيين.

وأشار الكندري إلى أن القرار رقم 20 لسنة 2012 أعاد لنا الحق في وظائفنا، وجاء قرار التعديل بعد 11 يوما عن القرار الأصلي بالسماح لخريجي الشريعة مساواتهم بالحقوق.

من جهته، ذكر رئيس جمعية المحامين المحامي خالد الكندري أننا نعيش حالة من حالات الفوضى القانونية في البلد.

وأوضح أن القانون دائما يوضع لأجل تنظيم مسائل معينة ليستمر لسنوات عديدة ويرسم خططا على مدى عشرات السنين، مازلنا نعيش هذه الحالة غير المستقرة بسبب الخلافات السياسية والحكومة والمجلس والاستجوابات والضرر الذي بدأ اليوم يصل إلى الطلبة.

وبين أنه في فترة سابقة طالبت جمعية المحامين في فترة سابقة بإعطاء الحقوقيين مسمياتهم، فبدل من أن تعطي لخريج الحقوق مسميات يفاجأ بمساواته بخريج الشريعة، فهل يعلم خريج الشريعة بقانون المرافعات، ومواعيد الاستئناف، ومواعيد الطعن، ومدد الطعن في قضايا الإيجارات؟ وغيرها، فهو يعلم فقط القوانين التي تتعلق بتخصص الشريعة، مضيفا اننا سنقف في الصف الأول للدفاع عن الحقوق التي هي للحقوقيين.

نقابة القانونيين: تحذّر كل من يحاول شق الصف بين القانونيين

استهجن رئيس مجلس إدارة نقابة القانونيين حمد الوردان التصريحات الغريبة التي تصدر عن القائمين على كلية الحقوق برفض قرار الخدمة المدنية المساواة بين خريجي كلية الحقوق وكلية الشريعة، معتبرا أن ما قامت به كلية الحقوق هو أمر خارج عن المهنية فهي كلية تتبع جامعة الكويت وتختص بمنح طلبتها الإجازة الجامعية في القانون وينتهي دورها عندما ينهي الطالب سنوات الدراسة المقررة للتخرج.

وأضاف الوردان أن ما قامت به كلية الحقوق يعد تعديا على اختصاصات مجلس الخدمة المدنية وديوان الخدمة المدنية، لافتا إلى انها بذلك تمارس دور النقابات والاتحادات الطلابية من خلال أعضاء هيئة التدريس بها وأعضاء مجلس الكلية.

وأكد أن مثل هذه التصرفات تحتم على نقابة القانونيين بصفتها تمثل القانونيين كافة أن تبين الأخطاء التي وقعت بها هذه الكلية وأعضاء هيئتها التدريسية، وفي مقدمتها: أن كلية الحقوق ليست قيمة على كلية الشريعة ولا على أي كلية في جامعة الكويت ولا أي جامعة إقليمية أو دولية، كما أن كل كلية هي وحدها من تصنف مخرجاتها والتعليم العالي يصنف مخرجات الجامعات الخاصة والخارجية.

وأضاف الوردان أن كلية الحقوق كان الواجب عليها أن تدافع عن مخرجاتها وأن تطالب لهم بالعمل كقانونيين (محامين أو محققين أو كتاب عدل أو وكلاء نيابة أو قضاة) لا أن تقبل لهم أن يعملوا كباحثين قانونيين وموثقين. أما سكوتها وقبولها لهم بهذا الوضع المخزي وتدعي الآن بأنها تحمي مخرجاتها أين هي من التمييز بينهم وبين زملاء لهم يعملون بثلاث إدارات بالدولة فقط.

وأشار إلى أن الادعاء بأن مجلس الخدمة المدنية ساوى بين مخرجات كليات الحقوق والشريعة يدل على عدم الشفافية وعدم الفهم السليم للاختصاصات، فالأمر مستقر بأن خريجي كلية الشريعة قانونيون بموجب مؤهلهم التخصصي منذ سنة 1981 ويتم قبولهم في الوظائف الحكومية كقانونيين ووكلاء نيابة ومحامين بالقطاع الخاص بموجب القانون على حد سواء علاوة إلى صدور حكم دستوري لصالح مخرجات الشريعة بمساواتهم بمخرجات الحقوق في الحكم الدستوري 2007/7.

وتساءل الوردان عن المخالفة القانونية التي ارتكبها مجلس الخدمة المدنية بقراره 2012/20 وما هو العيب القانوني الذي يرتكبه إذا رجع عنه؟

ويجيب الورداني أن المخالفة القانونية في القرار الأول تعود إلى أن التعيين والمنع ليس من اختصاص مجلس الخدمة وإنما هو اختصاص لديوان الخدمة المدنية. كما أن هذا القرار جاء للزيادات والمكافآت فزجت المادة الرابعة مخالفة لصياغة القانونية.

كذلك فإن هذا القرار فيه تعد على الحكم الدستوري الذي وبخ مجلس الخدمة الذي حرم القانونيين الحاصلين على المسمى قبل 1/4.

هيئة مسابقة المهارات المهنية زارت معهد الاتصالات

قامت الوفود المشاركة في الاجتماع السابع عشر لهيئة مسابقة المهارات المهنية بدول مجلس التعاون الخليجي الذي تستضيفه الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بزيارة ميدانية للمعهد العالي للاتصالات والملاحة للاطلاع على آخر ما توصل إليه المعهد من تجهيز مختبرات ومعامل للمتدربين، ومن هذه المعامل معمل محاكي برج المراقبة الجوية الخاص بقسم الملاحة حيث تميز الشرح بنقل بيئة العمل للمتدرب حتى انه بإمكاننا خلق الظروف المناسبة وتكييفها وتحديد الموقف كي يتم اختبار سلوك المتدرب من خلال وضعه في مواقف محرجة وطارئة قد لا يتعرض لها في مواقع العمل، كما اطلعت الوفود على معمل محاكي غرفة قيادة السفينة حيث قدم الكابتن فؤاد بوعركي شرحا تفصيليا على كيفية قيادة السفينة واهم التعليمات والشروط الواجب توافرها خلال القيادة واطلاع الوفد على أهم الإشارات والخرائط التي يمكن الاستعانة بها خلال فترة القيادة، وانتقلت الوفود إلى القبة السماوية التي تميزت بعملية عرض أسماء النجوم والكواكب التي يستعين بها الملاحون في عملية تنقلهم حتى يتمتع خريجو قسم الملاحة بالمعهد العالي للاتصالات والملاحة بالمواصفات العالمية التي يتمتع بها خريج أي كلية أو أكاديمية ملاحية مناظرة على مستوى العالم.

جولة داخل المعهد

وبدوره أشاد ممثل مملكة البحرين حسن صليبيخ بما يحتويه المعهد العالي للاتصالات والملاحة من برامج ومعامل متطورة ومنشأة على احدث مستوى عالمي من خلال الأجهزة المتخصصة بالملاحة البحرية والجوية والذي يعتبر معلما من معالم مستوى الخليج العربي، مضيفا ان التحدي الأكبر هو توظيف هذا المعهد لاقتصاد الوطن وهذا لا يدل إلا على النظرة الثاقبة من اجل إمداد سوق العمل بالمهارات والتخصصات المتعلقة بمجالات الملاحة والاتصالات ونسعى دائما نحن كمسؤولين عن المسابقة المهنية من خلال عقد اجتماعاتنا إلى أن نقوم باستثمار وقتنا للتعرف على الإبداعات في الدول الخليجية في المجال التقني والمهني.

مخالفات مالية لأحد نواب مدير الجامعة

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة في جامعة الكويت ان عددا من الأكاديميين قاموا بجمع عدد من التجاوزات والمخالفات على احد نواب مدير جامعة الكويت د.عبداللطيف البدر، لافتة المصادر الى ان تلك التجاوزات تشتمل على تجاوزات مالية متعلقة بالمناقصات وخاصة مشروع الشدادية.

وأشارت المصادر الى ان الأكاديميين قاموا بتسليم احد النواب تلك التجاوزات والمخالفات ليقوم بتوجيه أسئلة برلمانية الى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف حول صحة تلك المخالفات والتجاوزات.

● ثامر السليم

جامعة الكويت شاركت في معارض تعليمية وإعلامية متميزة

شاركت جامعة الكويت خلال شهر مايو الماضي في عدد من المعارض والملتقيات التعليمية والإعلامية، من أهمها ملتقى «كيف أحدد مستقبلي 3؟» الذي أقيم تحت رعاية الشيخة د.سعاد الصباح في قاعة الراية بفندق كورت يارد ماريوت خلال الفترة من 1 ـ 2 مايو الماضي، واستقطب أعدادا كبيرة من الطلاب والطالبات الذين قاموا بزيارة الملتقى تزامنا مع قرب تخرج طلبة المرحلة الثانوية دفعة 2012. وساهم الملتقى في توجيه الطلبة للخيارات المتاحة لتحديد مستقبلهم الدراسي من خلال المعلومات التي قدمتها جامعة الكويت ممثلة بإدارة العلاقات العامة والإعلام لكي يتعرفوا على التخصصات المختلفة التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل.

كما شاركت جامعة الكويت في معرض الكويت الرابع لأمن المعلومات والمعرض العربي للإعلام الاجتماعي الذي اقيم برعاية وحضور وزير المواصلات م.سالم الأذينة في فندق راديسون بلو خلال الفترة من 9 ـ 10 مايو الماضي، والذي هدف الى مواكبة التطورات والأحداث في منطقة الخليج والوطن العربي، وكان لجامعة الكويت دور مميز في تعريف المشاركين بالاتجاهات المعاصرة للإعلام الاجتماعي من خلال مشاركة إدارة العلاقات العامة والإعلام ومركز نظم المعلومات في الجامعة.

مطر الهاملي حصل على الماجستير عن دراسة حول التلفزيون الكويتي

نال الباحث الكويتي الإعلامي مطر الهاملي الماجستير في الإعلام بدرجة امتياز للدراسة التي أجراها حول «معايير بناء أجندة أخبار التلفزيون الكويتي وعلاقتها باتجاهات الجمهور نحو القضايا العربية»، وهي دراسة تحليلية ميدانية.

حضر مناقشة رسالة الماجستير للإعلامي الهاملي سفيرنا لدى جمهورية مصر العربية د.رشيد الحمد واشرف على الرسالة د.عدلي رضا أستاذ ورئيس قسم الإذاعة والتلفزيون بكلية الإعلام جامعة القاهرة.

وقام الهاملي في هذا البحث بدراسة «معايير بناء أجندة أخبار التلفزيون الكويتي وعلاقتها باتجاهات الجمهور نحو القضايا العربية»، وذلك لندرة الدراسات التي أجريت في مجال الإعلام المرئي حول التلفزيون الكويتي.

وتبنت هذه الدراسة محاولة جادة للتعرف على كيفية بناء أجندة الأخبار في تلفزيون الكويت وعلاقة ذلك باتجاهات الجمهور المتابع لأخبار تلفزيون الكويت نحو القضايا العربية وذلك باستخدام نظرية بناء الأجندة كإطار نظري للدراسة.وتم تقسيم الدراسة الى خمسة فصول حيث احتوى الفصل الأول على الإطار المنهجي للدراسة شملت المقدمة ومشكلة الدراسة والأهمية والأهداف ومنهج ومجتمع وعينة الدراسة، كما تطرقت أيضا الى عرض بعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث.

مطر الهاملي ود. رشيد الحمد مع الاساتذة المشرفين على الرسالة

أما الفصل الثاني فقد تناول فيه نظرية بناء الأجندة حيث تم عرض مفاهيمها من خلال التعرف على جذور النظرية. واحتوى الفصل الثالث على شرح عن التلفزيون الكويتي ونشأته وتطوره والسياسات الإعلامية الخاصة به، حيث استعرض الفصل بدء ظهور التلفزيون الكويتي على يد أحد المواطنين الكويتيين ثم انتقاله الى ملكية الدولة وتطوره على جميع المستويات من الناحية التقنية والبرامجية وكذلك اعداد الكوادر.

ثم جاء الفصل الرابع ليتناول العوامل المؤثرة على بناء أجندة الأخبار في التلفزيون، اذ تناول الفصل ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر في بناء الأجندة تمثلت في الإعلام الاخباري والقيم الاخبارية والتدفق الاخباري مضافا لها مجموعة من العوامل المؤثرة في اختيار الأخبار. واحتوى الفصل الخامس والأخير على إجراءات الدراسة التحليلية والميدانية ونتائجها ومناقشة النتائج التي توصلت اليها الدراسة.

الأخضر: نصف مليون دينار تكلفة خدمات الصيانة والعمالة في مراكز الأبحاث

يشرف مكتب العميد المساعد للابحاث وشؤون المختبرات في كلية العلوم ـ جامعة الكويت على عدد من المراكز التالية: المركز العلمي للنانوسكوب، مركز التقنية الحيوية، مركز ابحاث الاشعاع البيئي، وحدة التسهيلات العامة GF_S، ويعمل المكتب ايضا كحلقة وصل بين الباحثين في كلية العلوم وقطاع الابحاث بجامعة الكويت، كما يقوم مكتب العميد المساعد للابحاث والمختبرات بمتابعة الاجراءات الخاصة بالجوائز التقديرية للابحاث العلمية. وبين العميد المساعد للابحاث وشؤون المختبرات بكلية العلوم بجامعة الكويت د.الاخضر بن خروف ان المراكز تقدم الدعم الفني والتحليلي للباحثين وطلبة الدراسات العليا في جامعة الكويت، مشيرا ان العام الدراسي 2012/2011 حافل بالانجازات في وحدة التسهيلات العامة حيث قدم خدمات لعدد 119 باحثا وطالب دراسات عليا وأسفر ذلك التعاون عن عدد 55 بحثا منشورا والمشاركة بأبحاث في 18 مؤتمرا، وتجاوزت تكلفة خدمات الصيانة والعمالة اكثر من نصف مليون دينار. وذكر ان وحدة التسهيلات العامة بصدد شراء اجهزة علمية متطورة تتضمن مجالات التكنولوجيا الحيوية، والتحليل الطيفي واللوني، والكتلة الطيفية، والليزر بتكلفة تزيد على 1,5 مليون دينار، وتحتوي القائمة التالية على مجموعة الاجهزة التي تمت الموافقة على شرائها اواستبدالها وهي تسلسل الجيل الجديد ـ نظام المجموعات الصغيرة لتطبيقات DNA، RNA ـ اجهزة التحليل الضوئي واللوني ـ جهاز مسحوق الاشعة السينية الانحرافي، جهاز الاشعة السينية الطيفي الاشعاعي، جهاز ليزر YAG، جهاز ليزر ومولدات النتروجين السائل ـ الكاميرا الخطية لتسجيل الاحداث عالية السرعات ـ نظام ادارة المعلومات المعملية (LIMS) لضمان ادارة صحيحة لجهاز التسهيلات العامة وحفظ البيانات واسترجاعها). وأكد د.الاخضر بن خروف انه تم حديثا شراء بعض الاجهزة والتي ثبت اهميتها وهي جهاز X Escalab 250 ـ جهاز انحراف اشعة X آحادي البلورة بسرعة II ـ جهاز الجزيئيات الصغيرة SCD، بروكر X8 المنقب ـ جهاز ليزر فيمتو ثانية، تسونامي الفيزياء الطبقي.